

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

قرار وزاري رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠٠٦

في شأن الشروط الواجب توافرها عند إنشاء مزارع الدواجن

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن المعال الصناعية والتجارية
وغيرها من المجال المقلقة للراحة والمضررة بالصحة والخطرة :

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ :

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن الشروط الخاصة بإقامة مزارع تربية الماشية
أو الدواجن :

وبعد موافقة وزير الصحة والسكان ووزير الإسكان والمرافق ووزير الدولة لشئون البيئة :

وعلى محضر اللجنة المشكلة من ممثل الزراعة والبيئة والصحة والإسكان :

قرر :

هاده ١ - لا يجوز إنشاء مزارع الدواجن الجديدة إلا خارج الرمام الزراعي
ويجب أن يكون موقع المزرعة بعيداً عن الكتلة السكنية وعن أي نشاط داجنى آخر
طبقاً لأنواع التربة كما يأتى :

(أ) مزارع التسمين أن لا تقل المسافة عن ١ كم من جميع الاتجاهات .

(ب) مزارع إنتاج بعض المائدة والأمهات أن لا تقل المسافة عن ٢ كم من جميع الاتجاهات .

(ج) معامل التفريخ أن لا تقل المسافة عن ١ كم من جميع الاتجاهات .

(د) مزارع الحدود أن لا تقل المسافة عن ١٥ كم من جميع الاتجاهات .

وتضاعف المسافة بالنسبة للفقرة (أ ، ب) في حالة وجود حظائر لتربية الخنازير .

على أن تراعى الوحدات المحلية هذه المسافات عند الموافقة على الترخيص ببناء مساكن .

ماده ٢ - يصدر ترخيص بتشغيل مزارع الدواجن الجديدة بعد استيفاء وتنفيذ الاشتراطات المرفقة بهذا القرار وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذًا له وياحكام قانون البيئة المشار إليه ولاتعته التنفيذية .

ماده ٣ - لا يجوز تجديد الترخيص بتشغيل مزارع الدواجن القائمة إذا كانت المسافة بينها وبين الكثلة السكنية أقل من ٥٠٠ م ويجوز تجديد الترخيص لمزارع الدواجن القائمة التي تقل المسافة بينها وبين أقرب مزرعة دواجن أخرى عن ٥٠٠ م بشرط توحيد نوع النشاط في المزرعتين معاً .

وفي جميع الأحوال لا يجوز تجديد الترخيص إلا بعد استيفاء جميع الاشتراطات الأخرى المرفقة بهذا القرار .

ماده ٤ - تزال أحشاش البط والأوز وأى طيور أخرى ملاصقة لأى مزارع للنشاط الداجنى .

ماده ٥ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

ماده ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٢/٥/٢٠٠٦

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

أمين اباظة